



مايو 2024

منظمة منع العنف ونشر السلام

السلام والحماية والانتخابات: الدروس المستفادة من الانتخابات المحلية العراقية 2023



تجهيز أوراق الانتخابات. حيدر نعمان إبراهيم من قناة الجزيرة الإنجليزية/ ويكيبيديا كومنز.

الاتصال بنا

فيليسيتي غراي
رئيسة السياسة والدعوة العالمية FGRAY@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG

ريام ظاهر حيدر
مسؤولة تطوير البرامج، العراق

NPIQ.PD@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG

الخلفية

شكلت انتخابات مجالس المحافظات العراقية التي أُجريت في 18 ديسمبر/كانون الأول 2023 مرحلة حاسمة في المسيرة الديمقراطية للبلاد. فقد كانت هذه أول انتخابات محلية منذ أكثر من عقد، مما وفر فرصة حيوية لاستعادة وتعزيز المبادئ الديمقراطية وفهم رغبات الناخبين العراقيين. علاوة على ذلك، تُعد انتخابات عام 2023 حدثاً مهماً في تشكيل المشهد السياسي للسنوات الأربع المقبلة، حيث تم تمكين المنتخبين من الإشراف على الإدارة المحلية واختيار المحافظين، مما يوفر مقدمة مهمة للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في عام 2025. ومن المحتمل أن تكون التأثيرات على جهود السلام وحماية المدنيين والمستقبل السياسي للعراق واسعة النطاق على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

يتناول هذا التقرير الموجز تحليلاً لتجربة إجراء انتخابات عام 2023، مع التركيز بشكل خاص على أربعة مواضيع متداخلة:

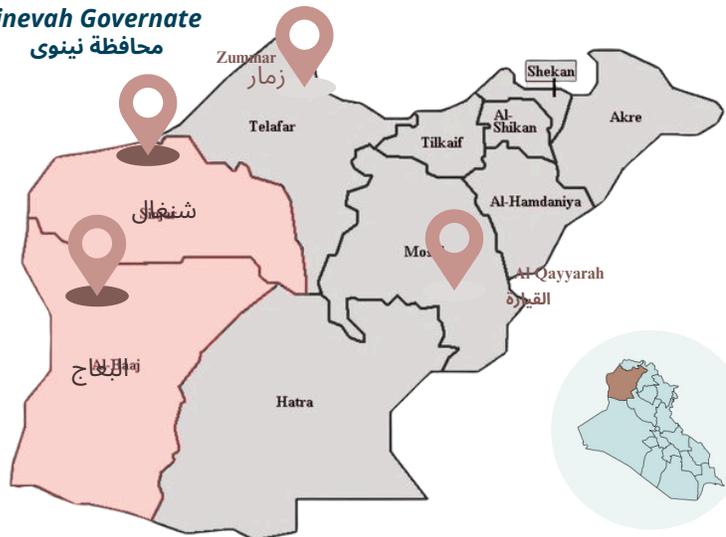
1. دور وتأثير الجهات الأمنية؛
2. مشاركة النساء؛
3. تداول البطاقات الانتخابية؛ و
4. التوترات بين الطوائف وداخلها.

تم تحديد هذه المواضيع من قبل المجتمعات المحلية وفرق الحماية المجتمعية الميدانية باعتبارها عناصر أثرت بشكل مباشر على الأمان والسلم المجتمعي قبل وخلال وبعد العملية الانتخابية. ويعتمد هذا التحليل النوعي على التفاعل الوثيق في أربع مناطق بمحافظة نينوى - القيارة، وزمار، وسنجار، والبعاج - حيث تتمتع منظمة منع العنف ونشر السلام بحضور طويل الأمد قائم على الثقة والتعاون مع السكان المحليين والجهات الفاعلة على المستوى المحلي.

في سنجار على وجه الخصوص، تُظهر دراسة الحالة كيف تتقاطع هذه العوامل وتؤثر في بعضها البعض، مما يبرز الحاجة إلى استجابات منسقة وحساسة للسياق. وبالاستناد إلى الملاحظات والرؤى التي تم جمعها ميدانياً عبر هذه المناطق، يسلط التقرير الضوء على الدروس المستفادة لتعزيز نهج أكثر شمولاً في بناء السلام، والتخطيط الانتخابي، وتعزيز الحماية المدنية، مع التأكيد على أهمية بناء علاقات ثقة بين المجتمعات المحلية والجهات المعنية لضمان استجابات أكثر فعالية وشفافية في المستقبل.

ممن الضروري تعزيز حماية المدنيين وزيادة إشراكهم في عمليات صنع القرار، خاصة مع اقتراب انتخابات عام 2025، مما يساهم في بناء مستقبل أكثر أماناً وتشاركية في العراق.

Ninevah Governate محافظة نينوى



المواضيع الرئيسية: السلام والحماية في صناديق الاقتراع

قدّمت الانتخابات المحلية لعام 2023 في العراق مشهداً مثيراً للقلق فيما يتعلق بحماية المدنيين والتحويلات الديمقراطية السلمية.

فقد أجرى البرلمان العراقي، قبيل الانتخابات، تعديلات على القوانين والآليات الانتخابية، مما منح الكتل السياسية الكبرى مزيداً من النفوذ على حساب الأحزاب الأصغر. كما أثار الاستغلال المزعوم لموارد الدولة من قبل مسؤولين رفيعي المستوى في مناطق تشهد وجوداً للجماعات المسلحة، بهدف تحقيق مكاسب انتخابية، مخاوف أخلاقية وأمنية إضافية. ورغم أن التوترات بين المحافظات ذات الأغلبية السنية والشيعية لطالما كانت قضية قائمة، إلا أن فترة الانتخابات ساهمت في تصاعد خطر الانزلاق نحو العنف المسلح نتيجة احتدام المنافسة السياسية. وفي محافظة نينوى – التي تُعرف بتنوعها السكاني الكبير، وتضم أكبر عدد من السكان السنة في البلاد – بدت هذه التحديات أكثر وضوحاً وهشاشة.

ضمن هذا السياق الهش، رصدت فرق العمل الميدانية التابعة لمنظمة منع العنف ونشر السلام أربع قضايا متقاطعة أثّرت بشكل مباشر على سلامة المدنيين وتماسك المجتمع خلال فترة الانتخابات. ويوصى باعتبار هذه القضايا أولويات استراتيجية عند التعامل مع الانتخابات البرلمانية المقررة في عام 2025:

1. القوات الأمنية والفصائل المسلحة

في مختلف أنحاء المنطقة، أثّرت مخاوف بشكل مستمر خلال الفترة التي سبقت يوم الاقتراع وفي يوم الاقتراع نفسه، بشأن تأثير وجود القوات الأمنية والفصائل المسلحة على قدرة المدنيين على ممارسة حق التصويت بحرية. وبحسب ملاحظات وتحليلات المنظمة، وملاحظات وتحليلات منظمات المجتمع المدني المحلية بما في ذلك منظمة أوما لحقوق الإنسان، فإن وجود قوات الأمن ساعد في بعض الأحيان على تهدئة التوترات والرد على العنف خلال فترة الانتخابات. ومع ذلك، في مناطق عمليات المنظمة، أفاد المدنيون أيضاً أنهم يشعرون بعدم الأمان – أو حتى بالإكراه – من قبل أفراد قوات الأمن، وتحديدًا قوات الحشد الشعبي، مما أثّر على سلوكياتهم في التصويت وزاد من مخاطر التحرش، وخاصة ضد النساء والفتيات. وقد أثّر هذا أيضاً بشكل مباشر على أعضاء هيئة الحشد الشعبي وعائلاتهم، حيث ورد أنهم تعرضوا لضغوط للتصويت لمرشحين معينين من خلال التهديد بإنهاء خدماتهم أو مصادرة البطاقات المالية التي تُستخدم لصرف رواتبهم الشهرية.

وعلى نحو مماثل، لوحظ أن الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة، بما في ذلك ائتلاف نيني، وعصائب أهل الحق، والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وائتلاف التقدم الوطني، تؤثر على التعبئة السياسية في المناطق النائية من خلال تهديد المدنيين بالأسلحة غير القانونية - وهو يشكل تهديداً للديمقراطية الفتية في العراق ويهدد أيضاً بشكل مباشر سلامة المدنيين

وأفاد مواطنون أنهم يشعرون بضغط تمارس عليهم من قبل الجماعات المسلحة من أجل التصويت لصالح مرشحين محددين. ويؤثر هذا أيضًا على أعضاء الجماعات المسلحة وحقوقهم في المشاركة في الانتخابات - فقد أفادت المجتمعات المحلية في القيارة مثلًا بأن قوات الحشد الشعبي مارست الإكراه والتهديد على الجنود وأفراد الأسر لإرغامهم على التصويت لصالح مرشحين محددين.

2. مشاركة المرأة

ورغم أن بعض المناطق شهدت زيادة في مشاركة المرأة بسبب تحسّن الإجراءات الأمنية الوقائية وسهولة الوصول إلى مراكز الاقتراع، كما هو الحال في جنوب الموصل، إلا أن هذا لم يكن الحال في مناطق مثل زمار وسنجار. ففي زمار، أدت ديناميكيات السياسة العشائرية والمضايقات من قبل الجهات الأمنية إلى تقييد مشاركة المرأة في الانتخابات المؤقتة. وقد أدت الانقسامات الداخلية داخل العشائر إلى تجزئة الدعم للمرشحين المختلفين، مما أدى إلى توترات داخل المجتمع وزيادة مخاطر التحرش بالنساء. وقد تعاملت الأسر بحذر مع قرار السماح للنساء بالتصويت، واختارت في كثير من الأحيان وجود مرافق من الذكور للتخفيف من المخاطر، وخاصة عندما يترشح الأقارب. ومن المثير للاهتمام أن المناطق الحضرية التي تعمل فيها منظمة منع العنف ونشر السلام شهدت مشاركة أعلى نسبيًا للنساء وتوترات أقل بسبب زيادة الوعي المجتمعي. ومع ذلك، لم تنفذ السلطات الانتخابية تدابير محددة لتشجيع مشاركة المرأة رغم التحديات والمخاطر المتعددة. أعربت النساء في المقام الأول عن مخاوفهن بشأن التحرش اللفظي من قبل الجهات الأمنية، بما في ذلك الجيش العراقي والشرطة المحلية. وفي سنجار، كانت مشاركة المرأة في الانتخابات منخفضة، مما يعكس عدم الثقة في العملية الانتخابية والنتائج الانتخابية المحتملة. وأعربت العديد من النساء عن قلقهن من أن الحزب السياسي أو المرشحين المفضلين لديهن قد لا يفوزون، وأن أصواتهن قد تمنح بشكل غير مباشر ميزة لأحزاب أخرى لا يدعمنها. ونتيجة لذلك، اخترن الامتناع عن التصويت لتجنب دعم الأحزاب التي لا ينتمين إليها عن غير قصد.

وعلى نحو مماثل، كانت الممارسات المثيرة للقلق، مثل إكراه الأقارب من الإناث على الترشح وبيع الأصوات، منتشرة في البعاج. وواجهت النساء، وخاصة زوجات عناصر تنظيم داعش، التهميش وانعدام الثقة تجاه قوات الأمن، مما ردع مشاركتهن. ورغم هذه التحديات، كثيرًا ما باعت الأسر الأصوات دون السماح للنساء بالتعبير عن تفضيلاتهن بحرية، مما يسلب الضوء على تأثير الضغوط العائلية والعشائرية على الديناميكيات الانتخابية. وتم الإبلاغ عن حالات أجبر فيها الأزواج زوجاتهم على التصويت ضد إرادتهن، إلى جانب ضغوط عائلية للتصويت للمرشحين المتوافقين مع مصالح العشيرة. وقد أبرزت هذه الديناميكيات المشهد الاجتماعي والسياسي المعقد الذي يشكل العمليات الانتخابية في البعاج والمناطق الأخرى، حيث تواجه مشاركة المرأة حواجز وتحديات كبيرة، مما يعرض قدرتها على المشاركة في العملية الانتخابية بشكل فعال للخطر.



صورة حملة محافظة نينوى التي التقطها فريق CPT التابع لمنظمة منع العنف ونشر السلام في زمار، وتكشف عن مخاوف تتعلق بنزاهة الانتخابات، (13 ديسمبر 2023)

3. حق الاقتراع وسوق البطاقات الانتخابية

وفي مختلف أنحاء المنطقة والبلاد، أثبتت مخاوف واسعة النطاق بشأن ترهيب المدنيين وابتزازهم، وخاصة فيما يتصل بالبطاقات الانتخابية (أي شراء الأصوات). تتيح البطاقات الانتخابية أو الناخبين البيومترية للمواطنين الإدلاء بأصواتهم. في الحالة الأولى، أفاد العديد من الناخبين المؤهلين بأنهم لم يحصلوا على بطاقة قبل الانتخابات، وبالتالي لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم. علاوة على ذلك، أفادت مجتمعات محلية في مختلف أنحاء نينوى عن شراء وبيع البطاقات الانتخابية، وهو ما يشكل تهديداً كبيراً لسلامة العملية الديمقراطية. وشملت هذه العمليات وسطاء استأجرهم مرشحون محددون للعمل نيابة عنهم، وقاموا بشراء بطاقات انتخابية من أفراد وأسرتهم لتأمين أصوات إضافية، وبالتالي التأثير على نتائج التصويت لصالح المرشحين الذين استعانوا بخدماتهم. وفي القيامة أفاد مواطنون أن أسعار بيع بطاقات الناخبين تراوحت بين 25 إلى 150 ألف دينار عراقي. وقد تجلّى هذا أيضاً في شراء الأصوات - فقد أفاد أفراد المجتمع في البعاج مثلاً بأن المرشحين أنفقوا مبالغ كبيرة (تتراوح بين 30 ألف إلى 50 ألف دينار عراقي) لتأمين الأصوات. وقد أدى ذلك إلى المزيد من الصراعات حيث تطالب الأسر باستعادة بطاقاتها من السماسرة، وأثار الانقسامات بين العشائر المختلفة والمجتمعات العرقية والدينية. وبشكل عام، فإن العوائق التي تحول دون منح حق التصويت، وخاصة تأثير أسواق البطاقات الانتخابية، تشكل اتجاهاً مثيراً للقلق من شأنه أن يعرض نزاهة الانتخابات للخطر.

4. التوترات بين الطوائف المختلفة وداخل كل طائفة

طرحت الانتخابات المحلية في محافظة نينوى تحديات فريدة، نظراً لتركيبها السكانية المتنوعة، التي تضم أكبر عدد من السكان السنة في العراق. وقد ساهم العدد المتزايد من المرشحين المنتمين إلى خلفيات عشائرية ومجتمعية مختلفة، إلى جانب التوترات المستمرة بين المكونات العرقية والدينية، في تصاعد التوترات والعنف قبيل الانتخابات وبعدها.

فقد لعبت الديناميكيات العشائرية في قضاء "البعاج" مثلاً دوراً محورياً في عمليات الترشيح والتحشيد، حيث كان نجاح كل مرشح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالانتماءات القبلية. كما أن كثرة المرشحين من نفس القبيلة أدت إلى ظهور التوترات والمنافسة بين الطوائف، حتى بين أفراد المجتمع نفسه. في أعقاب إعلان النتيجة، اندلعت اشتباكات عنيفة في مجمع "الصقار" بين مواطنين مؤيدين لمرشحين مختلفين، ردت عليها قوات الجيش والشرطة. وشهدت ناحية "القيارة" حادثة مماثلة، حيث أدى إعلان نتائج الانتخابات إلى وقوع إطلاق نار كثيف، ما أدى إلى إصابة أربعة مدنيين.

ونشأت أيضاً انقسامات داخلية داخل العشائر، مما أدى إلى تقييد حرية التعبير السياسي للأفراد. على سبيل المثال، ظهرت التوترات في زمار مع العشائر العربية التي تدعم المكونات السياسية الكردية، مما تسبب في انتقادات اجتماعية كبيرة وضغوط ضد أولئك الذين يُعتقد أنهم انحرفوا عن توقعات العشائر. وفي "القيارة"، أدت الانتخابات أيضاً إلى انقسامات داخلية داخل قبيلة الجبور، مما أدى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار والتوتر داخل المجتمع.

يمكن أن تُعزى هذه الأنواع من التوترات داخل المجتمعات إلى الضغوط الاجتماعية الكبيرة التي تُمارس من داخل البنى العشائرية نفسها. فقد خلقت هذه الديناميكيات بيئة يشعر فيها الأفراد بأنهم ملزمون بالتماشي مع التوجهات السياسية لجماعتهم العشائرية، حيث يُنظر إلى أي انحراف عن هذا التوجه—مثل دعم مرشح لا يحظى بتأييد العشيرة—كخيانة. وغالباً ما يُتهم من يتخذ موقفاً مغايراً بالتخلي عن الولاء، ويُعرض نفسه للوصم أو حتى النبذ من محيطه الاجتماعي.

وفي مثل هذه البيئة، قد يمتنع الأفراد عن التعبير عن آرائهم الشخصية بحرية، ويختارون بدلاً من ذلك التوافق مع الخيارات السياسية لقبيلتهم أو عشيرتهم لتجنب النبذ المحتمل. ولا تؤثر هذه الحالة على العملية الديمقراطية فحسب، بل تسلط الضوء أيضاً على التفاعل المعقد بين الانتماءات السياسية والهياكل الاجتماعية الراسخة بعمق داخل هذه المجتمعات.

التركيز على سنجار

شكّلت الديناميكيات التي لوحظت خلال فترة الانتخابات في سنجار دراسة حالة مفيدة لفهم الترابط بين وجود القوات الأمنية والجماعات المسلحة، والتفاعلات الطائفية الداخلية، والقضايا المتعلقة بحق التصويت.

في سنجار، تسبب العدد المتزايد من المرشحين خلال انتخابات 2023 المؤقتة في إرباك الناخبين، مما شكّل تهديدًا للعملية الديمقراطية وأثار مخاوف من اندلاع نزاعات جديدة أو تعميق المظالم القائمة. ومع دخول كل عشيرة بعدد متزايد من المرشحين، تصاعدت التوترات فيما بينها، مما فاقم الانقسامات داخل النسيج المجتمعي. كما أثار مزاعم شراء الأصوات من قبل مرشحين مرتبطين بقوات الحشد الشعبي استياءً واسعًا وخلافات حادة حول نتائج الانتخابات، لا سيما من قبل الحركة الإيزيدية. إضافة إلى ذلك، ساهمت مشاركة قوات الحشد الشعبي ككيانات سياسية في تأجيج التوتر، إذ برزت مخاوف من أن يكون لبعض الأطراف الشيعية - الذين يتمتعون بحضور قوي ضمن صفوف الحشد - محاولات للتأثير على السياسة المحلية عبر صناديق الاقتراع.

وتفاقم هذا الجدل بعد فوز "عيدان شيخ كالمو" بمقعد الكوتا لإيزيدية. وباعتباره ابن عم قائد اللواء 74 في قوات الحشد الشعبي، فقد نظر البعض - بما في ذلك الحركة الإيزيدية على نطاق واسع - إلى انتصاره باعتباره حالة من استيلاء قوات الحشد الشعبي على حصة اليزيديين الوحيدة. كانت هناك بعض التوترات الشيعية الإيزيدية حول الانتخابات مع ترشح اللواء 74 من قوات الحشد الشعبي (يتكون من فوجين إيزيديين وفوجين شيعيين) وتمكنه من الفوز بمقعد الكوتا الإيزيدية. وقبل وقت قصير من إعلان النتائج الرسمية للانتخابات، أعلن "أبو عباس البشكاني"، وهو شيعي ونائب مراد شيخ كالمو (قائد اللواء 74)، أن الشيعة فازوا بمقعد الكوتا الإيزيدية. وقد أثار هذا غضب الإيزيديين بشدة، وردًا على ذلك، نشر الشيخ عمر عجاج، وهو زعيم قبلي إيزيدي متمركز في كوهيل، مقطع فيديو يقول فيه: "الإيزيديون لديهم مقعد واحد فقط في حكومة "ينوى" والحشد الشعبي استولى عليه أيضا، من سيسأل عن حقوق الإيزيديين الآن، الشيعة سيطرون ويحاولون التعامل مع الإيزيديين بنفس طريقة تعامل داعش" (مقتبس). بدوره، أصدر "أبو عباس البشكاني" بيانًا هدد فيه باعتقال و"تصفية" الشيخ عمر عجاج. وفي نهاية المطاف تم فض النزاع من قبل بعض رجال الدين الإيزيديين والشخصيات العامة، واعتذر الطرفان لبعضهما البعض. وفي الوقت نفسه، تسلط الحادثة الضوء على هشاشة العلاقات بين المجتمعات في سنجار، والصراع المحتمل الذي يمكن أن ينشأ عندما تسلط الضوء على الاحتكاكات من خلال العمليات الانتخابية.

لا تزال التوترات التي أعقبت الانتخابات في سنجار مستمرة، بما في ذلك التعليقات عبر الإنترنت التي تعبر عمومًا عن مشاعر خيبة الأمل. وتظل الانقسامات بين الأحزاب السياسية الإيزيدية وكثرة المرشحين تعيق التنسيق الفعال، مما يؤدي إلى استمرار خيبة الأمل بين أفراد المجتمع. لقد أدى انتصار قوات الحشد الشعبي، والذي يتناقض مع الوعود السابقة، إلى تعزيز نفوذها في سنجار، مما ساهم في استمرار القلق. وتستمر التوترات أيضًا بين الحزب الديمقراطي الكردستاني ووحدات مقاومة سنجار، ويتجلى ذلك في اعتقال أعضاء جماعات الضغط التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني من قبل وحدات مقاومة سنجار في يوم الانتخابات. ولا تزال التوترات بين الإيزيديين والشيعة التي غذتها انتصارات الحشد الشعبي تشكل خطرًا على اندلاع العنف الطائفي أو التوتر، مع اتهامات باختلال توازن القوة والقلق بشأن حقوق الأقليات. ووفقًا لآخر تحديث فإنه لا يوجد تحسن كبير في هذه التوترات. ولا يزال الوضع حساسًا، مع إمكانية حدوث المزيد من التصعيد، مما يستلزم مواصلة الاهتمام بمعالجة القضايا الأساسية وتعزيز الاستقرار في سنجار.

من المتوقع أن يؤدي اعتماد الانتخابات المؤقتة لتعيين محافظات بأكملها كدائرة انتخابية واحدة وتنفيذ نظام التمثيل النسبي باستخدام طريقة "سانت ليجو" المقسومة على 1.7 إلى نتائج مختلفة بشكل كبير مقارنة بالقواعد السابقة، لصالح إطار التنسيق الشيعي في المقام الأول. إن إلغاء القدرة على انتخاب ممثلين على مستوى المنطقة المحلية بموجب هذا القانون يعيق المساءلة ويقوض مشاركة الناخبين. لمزيد من المعلومات، راجع هذا التحليل من معهد الدراسات الإقليمية والدولية، الجامعة الأميركية في العراق، السليمانية.

النظرة المستقبلية: التوصيات السياساتية

أظهرت انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023 في نينوى مدى هشاشة التوازن بين التطلعات الديمقراطية والحاجة الملحة لحماية المدنيين في منطقة تأثرت بشدة من النزاعات. فقد رافقت العملية الانتخابية مجموعة من المخاطر المرتبطة بالحماية، بما في ذلك التهديد بالعنف، وأعمال التهريب، ومحاولات التلاعب. وتُعد معالجة هذه المخاوف أمرًا بالغ الأهمية لضمان نزاهة العملية الانتخابية، وحماية الحقوق الأساسية للمدنيين. وفي الوقت الذي يسعى فيه العراق إلى مواصلة مساره الديمقراطي، تصبح مواجهة هذه التحديات ليس فقط شرطًا لنجاح الانتخابات، بل خطوة محورية نحو تحقيق الاستقرار المستدام، وتعزيز حماية سكانه المدنيين الذين أبدوا صمودًا لافتًا في وجه الأزمات.

إن فهم هذه الديناميكيات، والعمل على حماية حقوق المدنيين، وتعزيز سلامة الانتخابات، وتقوية العلاقات المجتمعية أمر بالغ الأهمية الآن، وقبل الانتخابات البرلمانية العراقية المخطط لها في عام 2025. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على أصحاب المصلحة الرئيسيين – بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني – إعطاء الأولوية لما يلي:

1. مراقبة حقوق الإنسان

اعتماد آليات شاملة يقودها المدنيون وتنبثق من داخل المجتمع المحلي لمراقبة العملية الانتخابية يُسهم في كشف ومعالجة حالات الإكراه، والفساد، والتهريب أثناء الانتخابات. ولا يقلل هذا النهج من الاعتماد على قوات الأمن في ضمان سلامة العملية الانتخابية فحسب، بل يعزز أيضًا دور المجتمعات المحلية كمشاركين فاعلين في دعم الديمقراطية في العراق.

2. التوعية المدنية والمشاركة

كلما ازداد وعي المدنيين بحقوقهم في العملية الديمقراطية، أصبحوا أكثر قدرة على المشاركة بثقة وأمان. واستعدادًا لانتخابات عام 2025، من الضروري تنفيذ برامج توعية مدنية شاملة تُمكن المدنيين من فهم سير العملية الانتخابية، ومعرفة حقوقهم، وإدراك أهمية مشاركتهم الفاعلة. كما تُعد المنتديات والاجتماعات المجتمعية الأمنية وسيلة فعالة لتسهيل هذا النوع من التوعية، حيث تتيح فرصًا للتفاعل المباشر وبناء الثقة بين المدنيين والجهات المسؤولة، والمساهمة في الوقاية من العنف قبل حدوثه.

3. إدماج المرأة وسلامتها

ولكي تتمكن المرأة من المشاركة الكاملة في العملية الديمقراطية والانتخابات، لا بد أن تشعر بالأمان. إن تعزيز مشاركة المرأة في التوعية المدنية وآليات حل النزاعات المجتمعية يُعد خطوة أساسية لبناء ثقتها وتمكينها من المشاركة الفاعلة.

و خلال العملية الانتخابية - سواء قبلها أو أثناءها أو بعدها - تسهم تدابير السلامة المراعية لاحتياجات النساء في تعزيز مشاركتهن. وتشمل هذه التدابير وجود فرق حماية مدنية، ومرافقة وقائية من قبل منظمات المجتمع المدني مثل منظمة "منع العنف ونشر السلام"، ومراقبة الانتخابات من قبل جهات مستقلة، بالإضافة إلى توفير آليات ميسرة للإبلاغ عن حالات التحرش أو التهيب. كل ذلك من شأنه أن يهيئ بيئة انتخابية أكثر أماناً وشمولاً.

4. المشاركة المجتمعية وحل النزاعات

إنشاء آليات حل النزاعات بقيادة المجتمع لمعالجة التوترات الناشئة عن الانقسامات العشائرية أو العرقية أو السياسية. يجب إشراك قادة المجتمع والمؤثرين المحليين ومنظمات المجتمع المدني للتوسط في النزاعات. إن الاستثمار في هذا الآن من شأنه أن يمكّن المجتمعات من ممارسة هذه الآليات وتعزيزها قبل الضغوط والتوترات الإضافية المحتملة للانتخابات في عام 2025. وهذه أيضاً طريقة لتعزيز الحوار بين المجتمعات المختلفة لتعزيز التفاهم والتعاون، وتقليل احتمالية نشوب صراعات بين المجتمعات، وتوفير الفرص لوقف العنف قبل تصعيده.



1 مراقبة حقوق الإنسان



2 التوعية المدنية والمشاركة



3 إدماج المرأة وسلامتها



4 المشاركة المجتمعية وحل النزاعات